

الفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات

الدورة السادسة عشرة

جنيف، من 2 إلى 6 يوليو 2018

نظام اللغات المعمول به في نظام مدريد

وثيقة من إعداد المكتب الدولي

مقدمة

1. خلال التحضير للدورة السادسة عشرة للفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليها فيما يلي بعبارة "الفريق العامل")، التي سَتُعقد في الفترة من 2 إلى 6 يوليو 2018، تلقى المكتب الدولي اقتراحين بخصوص إدراج لغتين إضافيتين في نظام مدريد، وهما الصينية¹ والروسية².
2. وتورد هذه الوثيقة معلومات أساسية بشأن نظام اللغات الحالي المعمول به في ثلاثة أنظمة عالمية لحماية الملكية الفكرية تديرها الويبو، أي نظام مدريد ونظام لاهاي ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، فضلا عن بعض الاعتبارات العامة بخصوص الموارد اللازمة للعمل بنظام متعدد اللغات والمنافع المحتملة التي يمكن أن يجنيها المستخدمون من ذلك النظام.

¹ انظر الوثيقة MM/LD/WG/16/7 "اقتراح من وفد الصين".

² انظر الوثيقة MM/LD/WG/16/9 "اقتراح مقدم من وفد الاتحاد الروسي".

الأنظمة العالمية ونظام اللغات الخاص بكل منها

النظام الثلاثي اللغات المعمول به في نظام مدريد

3. عندما دخل بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات حيز النفاذ في عام 1996، أُضيفت اللغة الإنكليزية إلى نظام مدريد، الذي كان يعمل حتى ذلك الوقت باللغة الفرنسية فقط. وفي عام 2004³، أُضيفت اللغة الإسبانية إلى ذلك النظام.

4. وبالتالي يعمل نظام مدريد، منذ عام 2004، في ظلّ نظام ثلاثي اللغات. ويعني ذلك أن نظام مدريد يستخدم ثلاث لغات لأغراض الطلبات والتسجيلات الدولية؛ ولا سيما لأغراض الإيداع والتسجيل والتدوين والنشر والاتصال والإخطار.

5. وترد الأحكام المتعلقة بنظام اللغات في القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة بين اتفاق وبروتوكول مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات (المشار إليهما فيما يلي، على التوالي، بعبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة" و"البروتوكول").

6. وبموجب القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة، يجب تحرير الطلب الدولي بالإسبانية أو الإنكليزية أو الفرنسية حسب ما يقرره مكتب المنشأ، الذي يجوز له أن يختار المودعين بين الإيداع بلغة واحدة فقط أو بلغتين فقط من تلك اللغات أو الإيداع بأي من تلك اللغات. كما يجب أن يُحرر أي تبليغ موجه إلى المكتب الدولي بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، حسبما يختاره الطرف المرسل للتبليغ. وأخيراً، يمكن للمكاتب والمودعين وأصحاب التسجيلات الدولية اختيار إمكانية تلقي التبليغات الواردة من المكتب الدولي بأي من اللغات المذكورة أعلاه.

7. وفي حين لا تشير القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية إلى مصطلح "اللغات الرسمية"، فإنه يُشار إلى اللغات الثلاث المقبولة ضمن نظام مدريد، على نحو غير رسمي، بمصطلح "لغات العمل".

حجم العمل: الإحصاءات والترجمة

8. يمكن معالجة معاملة ما في نظام مدريد بأي من لغات العمل المعمول بها في ذلك النظام، حسب اختيار المكاتب أو المودعين أو أصحاب التسجيلات الدولية؛ وفي حال تفرقت ترجمة البيانات الخاصة بكل معاملة إلى اللغتين الآخرين المعنيين فإن المكتب الدولي هو الذي يجب أن يجري تلك الترجمة.

9. ويتعلق معظم نشاط الترجمة الذي يضطلع به المكتب الدولي بترجمة قوائم السلع والخدمات من إحدى لغات العمل إلى لغتي العمل الآخرين.

10. وفي عام 2017، استلم المكتب الدولي 56 200 طلب دولي، أودع 83% منها بالإنكليزية، و14% بالفرنسية، و3% بالإسبانية. وتنطبق النسب ذاتها أيضاً على معاملات أخرى، مثل التعيينات اللاحقة والتاسات التدوين المودعة من قبل أصحاب التسجيلات الدولية، فضلاً عن القرارات المرسلة من المكاتب بخصوص نطاق الحماية.

11. وأثناء الفترة نفسها، ترجم المكتب الدولي 37 410 427 كلمة، تُرجم 70% منها باستخدام أدوات الترجمة الآلية. وتُرجم باقي الكلمات باستعمال الموارد البشرية. ونسبة الكلمات التي تُرجمت من خلال الأدوات الآلية هي نتيجة عملية جارية منذ زمن طويل. وبناء عليه، لا يمكن توقع أن تُحقق فوراً نسبة مماثلة في الترجمة الآلية إلى لغات أخرى، ذلك أن تطوير أدوات الترجمة الآلية يستغرق وقتاً طويلاً.

12. ويتيح نظام مدريد أداة إدارة السلع والخدمات في نظام مدريد، وهي أداة استُحدثت لمساعدة المودعين على تجميع قوائم السلع والخدمات لأغراض طلب دولي. وتشتمل تلك الأداة حاليا على 94 743 مصطلحا بالإنكليزية، و59 722 مصطلحا بالفرنسية، و56 155 مصطلحا بالإسبانية. وتحتوي، بالإضافة إلى ذلك، على مصطلحات بزهاء 15 لغة أخرى، وتلك اللغات هي كالتالي (يرد عدد المصطلحات بين قوسين): العربية (25 184)؛ والصينية (33 571)؛ والهولندية (40 783)؛ والألمانية (27 126)؛ والعبرية (44 586)؛ والإيطالية (31 241)؛ واليابانية (38 772)؛ والكورية (36 084)؛ والمنغولية (9 363)؛ والتروجية (32 393)؛ والبرتغالية (44 477)؛ والروسية (32 656)؛ والصربية (28 264)؛ والتركية (10 352)؛ والأوكرانية (9 353).

13. ويمكن إدراج المزيد من المصطلحات، باللغات الحالية وبلغات أخرى، من خلال توظيف الاستثمار اللازم وبالتعاون مع مكاتب الأطراف المتعاقدة المعنية. وتلقى المكتب الدولي، حتى الآن، طلبات من كمبوديا وجورجيا وإندونيسيا وتايلند لإدراج لغات إضافية في تلك الأداة.

نظام اللغات المعمول به في نظام لاهاي

14. يطبق نظام لاهاي أيضا نظاما ثلاثي اللغات ويستخدم لغات العمل نفسها المعمول بها في نظام مدريد لأغراض الإيداع والتسجيل والتدوين والنشر والاتصال والإخطار.

15. وهناك 54 طرفا متعاقدا بموجب وثيقة جنيف (1999) لاتفاق لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية وقد أودع زهاء 5 213 طلبا دوليا في إطار ذلك النظام في عام 2017، وبالتالي فإن نظام لاهاي يعمل بأحجام أقل من نظام مدريد. والاختلاف الآخر بين النظامين يكمن، مثلا، في أن نظام لاهاي يتيح إمكانية الإيداع المباشر ولا يوفر إمكانية إجراء تعيينات لاحقة بناء على تسجيل دولي، ويتيح عددا أقل من المعاملات التالية للتسجيل التي يمكن تدوينها في سجله الدولي بالنظر إلى فترة الحماية المحدودة.

16. وقد تلقى المكتب الدولي اقتراحا بإدراج الروسية في نظام لاهاي، فضلا عن طلب يدعو إلى النظر في إمكانية إدراج الصينية. وستناقش هاتان المسألتان خلال الدورة المقبلة للفريق العامل المعني بالتطوير القانوني لنظام لاهاي بشأن التسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، المزمع عقدها في جنيف في الفترة من 16 إلى 18 يوليو 2018.

نظام اللغات المعمول به في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (نظام معاهدة البراءات)

17. نظام معاهدة البراءات هو أكبر أنظمة الويبو العالمية، إذ يضم 152 طرفا متعاقدا، وأودع في إطاره أكثر من 243 000 طلب دولي (في عام 2017).

18. وينتج نظام معاهدة البراءات حاليا النشر بعشر لغات هي العربية والصينية والإنكليزية والفرنسية والألمانية واليابانية والكورية والبرتغالية والروسية والإسبانية. وبعبارة أبسط، يجوز إيداع طلب دولي في نظام معاهدة البراءات بأي لغة يقبلها مكتب تسلم الطلبات. وإذا أودع الطلب لدى مكتب تسلم الطلبات بلغة غير اللغات المشار إليها أعلاه، يجب على المودع توفير ترجمة للطلب بإحدى اللغات النشر المذكورة. وقد يكون على المودع أيضا توفير ترجمة، في حال اشترطتها إدارة البحث الدولي المختصة، لتمكين الاضطلاع ببحث دولي بلغة تقبلها تلك الإدارة. وإذا كان الطلب محزرا بخط غير لاتيني، وجب على المودع توفير نقل حرفي إلى الخط اللاتيني.

19. وسيُنشر الطلب بعد ذلك بإحدى اللغات العشر الآنف ذكرها. وسيتولى المكتب الدولي ترجمة العنوان والملخص إلى الإنكليزية والفرنسية. ويتولى أيضا ترجمة تقرير البحث الدولي والتقرير التمهيدي الدولي عن الأهلية للبراءة إلى الإنكليزية. ولا يُشترط إجراء أي ترجمات أخرى.

20. وفي حين تُعد الإنكليزية لغة التواصل بين المكتب الدولي والمودع والمكاتب، فإن لدى شعبة العمليات التابعة لقطاع معاهدة البراءات أفرقة قادرة على التواصل باللغات العشر المذكورة سابقاً.

إضافة لغات إلى نظام مدريد والآثار المحتملة لذلك

21. من وجهة النظر القانونية البحتة، ستتضمن إضافة لغات إلى نظام مدريد تعديل القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة. ومع أن ذلك سيتطلب اتخاذ قرار من قبل جمعية اتحاد مدريد، دون الحاجة إلى تعديل البروتوكول، فإن ذلك التغيير سينطوي على آثار كبيرة.

22. وسيلزم إجراء دراسة معمّقة من أجل وضع تحليل كامل للآثار المحتملة الناجمة عن إضافة لغات إلى نظام مدريد. وسيتعين على تلك الدراسة التعمّق في الآثار العملية والتشغيلية وتلك المتعلقة بالموظفين وتكنولوجيا المعلومات ومجمل الآثار المالية للقرار المذكور.

النماذج الممكنة لإدراج لغات جديدة

23. يمكن أن تحدّد الدراسة نماذج ممكنة مختلفة لإدراج لغات جديدة في نظام مدريد وتصف آثارها المحتملة. وقد تتراوح تلك النماذج، بدهاءة، من إدراج جزئي للغات إضافية إلى إدراج كلي للغات عمل إضافية.

24. ويمكن أن يتمثّل الإدراج الجزئي للغات إضافية، مثلاً، في إدراج عدد من اللغات لأغراض إيداع طلب دولي والاحتفاظ، في الوقت ذاته، بالنظام الحالي الثلاثي للغات لأغراض التدوين والتقييد والاتصال والنشر. وبعبارة أخرى، سيترجم الطلب الدولي المودع بإحدى لغات الإيداع الجديدة المدرجة إلى لغات العمل الحالية لأغراض التدوين والنشر.

25. ومن النماذج الأخرى الممكن اعتمادها الإدراج الكلي للغات إضافية يكون العمل بها وفقاً لنظام اللغات المنصوص عليه حالياً في القاعدة 6 من اللائحة التنفيذية المشتركة. وسيؤدي ذلك إلى إدراج عدد من اللغات ليس لأغراض الإيداع فحسب، بل كذلك لأغراض التسجيل والتقييد والاتصال والنشر. وسيكون حجم الترجمات الواجب إنجازها في إطار هذا النهج هو الأكبر مقارنة بكل النماذج الممكنة وسيزداد بشكل مطرد مع كل لغة جديد تُضاف.

الآثار التشغيلية

26. لا بدّ من توقّع حدوث أثر كبير على عمليات نظام مدريد نتيجة اتخاذ قرار بإضافة لغة واحدة أو أكثر إلى نظام اللغات الحالي، أي كان النموذج المختار لإدراجها. وعقب ذلك القرار ووفق النموذج المختار، قد يتعيّن إجراء عمليات التسجيل والتدوين والاتصال والنشر بكل اللغات.

27. وسيعني إدراج لغات إضافية أنه سيتم، على أقل تقدير، إيداع الطلبات الدولية بأي من تلك اللغات؛ وقد يتعيّن، حسب طريقة تنفيذ القرار، فحص تلك الطلبات من قبل المكتب الدولي باللغة التي أودعت بها وترجمتها لأغراض التسجيل والنشر والإخطار.

28. وسيُتوقّع من موظفي الويبو الذين يضطلعون بأنشطة الفحص ويقدمون الدعم للزبائن أن يكونوا قادرين على العمل بكل اللغات، أي كان النموذج المختار، مما سيؤثر بشكل مباشر على مستويات التوظيف ومؤهلات الموظفين المطلوبة.

29. وسيلزم توفير موارد إضافية للترجمة يمكن، إلى حد ما ومع مرور الوقت، استيعابها باستخدام أدوات محسنة للترجمة الآلية. غير أن إضافة لغة واحدة أو أكثر إلى نظام اللغات الحالي، أي كان النموذج المختار لإدراجها، سيؤدي إلى زيادة حجم

الترجمة بقدر كبير. ويمكن أن تؤدي زيادة حجم الترجمة، بدورها، إلى التأثير سلباً على الفترات التي تستغرقها معالجة المعاملات.

30. ويمكن أن تؤثر اللغات الإضافية أيضاً على المستخدمين، الذين قد يستلمون قرارات بشأن نطاق الحماية من مكاتب الأطراف المتعاقدة المعيّنة، بما في ذلك إخطارات بالرفض المؤقت، ليس بالإنكليزية أو الفرنسية أو الإسبانية فحسب، بل بأي لغة من اللغات الجديدة المدرجة، وذلك حسب طريقة إدراج تلك اللغات.

الآثار المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

31. سيسفر إدراج لغات جديدة في نظام مدريد عن عدد من الآثار المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. فالجدير بالذكر، على سبيل المثال، أن جميع أدوات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة خارجياً وداخلياً ضمن نظام مدريد تعمل حالياً بكل اللغات الثلاث. وقد يستوجب تحديث تلك الأدوات المعلوماتية وصيانتها لضمان إتاحتها لخدمات التدوين والنشر والإخطار وإتاحتها، على الأقل، لخدمة نشر المعلومات بكل اللغات المعنية، بما في ذلك تلك التي لا تستخدم الخطوط اللاتينية.

الآثار المالية

32. من الواقعي توقع آثار مالية من جزاء العمل اللازم إنجازه للتكيف مع إضافة لغة واحدة أو أكثر إلى اللغات المعمول بها حالياً.

33. وستخص تلك الآثار، على وجه الخصوص، التكاليف المرتبطة بتطوير تكنولوجيا المعلومات، وزيادة حجم الترجمة والموارد وزيادة محتملة في عدد الموظفين القادرين على العمل باللغة أو اللغات الجديدة. ولن يتسنى، بالضرورة على المدى القريب، تغطية تلك التكاليف بزيادة الإيرادات. فقد تبين من التجربة مع اللغة الإسبانية، وهي آخر لغة أدرجت في نظام مدريد، أن تلك اللغة تستأثر بنحو 50 بالمائة من مجموع تكاليف الترجمة في نظام مدريد، بينما لا يودع بتلك اللغة سوى 3% من مجموع الطلبات الدولية.

34. ولا يمكن تصوّر إضافة لغات جديدة إلى نظام مدريد بدون تكلفة، ولكن لا ينبغي مع ذلك إغفالها، لأن أنظمة الويبو العالمية لحماية الملكية الفكرية تُعد، بحكم طبيعتها الدولية الكامنة، أنظمة تحثّ على انتهاج نظام متعدد اللغات، وخير مثال على ذلك نظام معاهدة البراءات.

35. وفي هذا السياق يمكن الرجوع أيضاً إلى سياسة الويبو العامة بشأن اللغات فيما يتعلق بتوسيع نطاق التغطية اللغوية لوثائق اجتماعات هيئات الويبو الرئيسية ولجانها وأفرقتها العاملة، فضلاً عن المنشورات الرئيسية والجديدة، لتكون بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في الويبو أوصت، في هذا الصدد، بإدراج التغطية باللغات الست بطريقة تدريجية وفعالة من حيث التكلفة في إطار تدابير الترشيح والرقابة⁴.

36. ويمكن أن تؤدي زيادة عدد اللغات المستخدمة في نظام عالمي للملكية الفكرية إلى تحسين تجربة الزبائن ورضاهم، وإلى زيادة نسبة استخدام ذلك النظام. وسيعود الاستخدام المكثف لنظام مدريد بالفائدة على مالكي العلامات والأطراف المتعاقدة التي تُلمس الحماية فيها.

37. وينبغي النظر بطريقة شاملة إلى مسألة إضافة لغة واحدة أو أكثر إلى نظام مدريد، وتحديد الأهداف الرئيسية التي ينبغي تحقيقها من خلال توسيع نظام اللغات والحرص، في الوقت ذاته، على الاستفادة بقدر كامل من آخر التوجهات المسجلة في تكنولوجيا الترجمة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يستلهم ذلك التحول من سياسة الويبو العامة بشأن اللغات (لا سيما من حيث الشرطين الخاصين بالناجيين التدريجي وفعالية التكلفة) ومراعاة الدروس المستفادة من الأنشطة المماثلة الأخرى المنجزة في إطار نظام معاهدة البراءات. وأخيرا لا يجب التغاضي عن احتياجات وامتيازات جميع مستخدمي النظام، وبخاصة توقعهم أن يكون النظام الدولي لتسجيل العلامات التجارية نظاما يتسم بالكفاءة والقدرة على الاستجابة ويواصل تقديم خدمات عالية الجودة.

[نهاية الوثيقة]